**تكليف اكتب في كيفية استخدام أدوات السياسة المالية للدولة في التأثير على كل من:**

• معدل النمو الاقتصادي   
• التوظيف أو التشغيل   
• الاستثمار الأجنبي والمحلي   
• مكافحة الكساد   
• مواجهة الفقر

بداية يجب التعريف بالسياسة المالية، والتي تعرف بانها برنامج حكومي يقوم بعدة وظائف أساسية هي وظيفة التخصيص والتوزيع والأستقرار اي دور الحكومة في توفير السلع العامة (الدفاع الوطني والتعليم الأساسي وتنفيذ العقود) وتوزيع الثروة والدخل ووظيفة الأستقرار عن طريق أستخدام أداة الموازنة العامة في تحقيق الأستخدام الكامل وأستقرار الاسعار والنمو الأقتصادي وتوازن ميزان المدفوعات.

**أدوات السياسة المالية:**  تغيير الإنفاق الحكومي، ـتغيير الضرائب، المزج بين الأداتين معاً.

* **السياسة المالية ومعدل النمو الاقتصادي**

يعني النمو ان إنتاج السلع والخدمات في الدولة يكون أكبر من النمو السكاني فيها، ولكنه لا يركز فقط على حجم الإنتاج ولكنه يركز أيضاً على هيكل هذا الإنتاج، والسياسة المالية باعتبارها واحدة من السياسات الاقتصادية التي تؤثر بكفاءة على تخصيص الموارد في الاقتصاد لتحقيق مستوى نمو اقتصادي مرتقب، يمكن للضرائب أن تقلل من الاستهلاك غير المنتج وتزيد من الاستثمارات الإنتاجية، وكذلك الإنفاق العام على البنية التحتية، والاستثمار، وتراكم رأس المال، مما يؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي، كما إن الأموال التي تخصص للإنفاق في الموازنة العامة للدولة لها دور في تحقيق النمو، وذلك من خلال استخدام تلك الأموال في الإنفاق الاستثماري، وكذلك بالنسبة للإيرادات فيجب أن تتأكد الدولة من أن إنتاجيتها تتكون من الدخل والثروة اللذين تولدا من النفقات.

* **السياسة المالية واثرها على التوظيف والتشغيل**

ويمكن ان يتم ذلك من خلال زيادة الانفاق العام على إنشاء المشاريع التنمويّة في البلد، مثل مشاريع البنى التحتيّة مثل:

1. إنشاء المطارات.
2. الطرق.
3. الموانئ.
4. السكك الحديديّة.
5. المرافق العامة.

وتوظيف العاطلين عن العمل في مثل هذه المشاريع، وبالتالي تكون الحكومة قد حققت أهم أهداف السياسة الماليّة وهي العمالة الكاملة، أو على الأقل تقليل معدلات البطالة إلى أدنى مستوى ممكن، بنفس الوقت التي تهدف به إلى إنتاج مشاريع استثماريّة وتنمويّة معمّرة تفيد وتضيف قيمة لاقتصاد البلد، كما أنَّ لها أهميةً كبيرةً في زيادة القوة الشرائيّة للأفراد وذلك بسبب الدخول والعوائد التي تتحقق لهم من هذه المشاريع، كما أنَّها تحفز القطاع الخاص على الاستثمار، ولكن هنالك بعض المعيقات التي تواجه أداة الأشغال العامة كندرة الموارد الاقتصاديّة للدولة، أو التأخيرات في البدء في هذه المشاريع بسبب التعقيدات والإجراءات الحكومية الطويلة، وسوء تخصيص الموارد في بعض الأحيان.

* **السياسة المالية ودورها في مكافحة الكساد**

عندما يعاني الاقتصاد من حالة الركود أو الكساد، يكون هناك انخفاض في مستوى التوظف، وتراجع في معدل نمو الناتج، ويعزي ذلك إلى قصور الطلب الكلي، ولذا، يتطلب الأمر اتباع سياسة مالية توسعية تهدف إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي، زيادة مستوى تشغيل الموارد العاطلة والارتفاع بمستوى التوظف، مما يترتب عليه زيادة في مستوى الإنتاج والدخل، وبالتالي، ارتفاع معدل النمو في الدخل، والقضاء علي البطالة. ويتم ذلك من خلال:

* 1. زيادة الإنفاق الحكومي.
  2. تخفيض الضرائب.
  3. المزج بين الأداتين معاً.

أي تعمل الحكومة على إحداث عجز مقصود بالميزانية، ويمول هذا العجز من خلال الاقتراض إما من الجمهور أو الجهاز المصرفي، أو البنك المركزي من خلال التوسع في الإصدار النقدي، وهذا النوع الأخير من تمويل عجز الميزانية يترتب عليه زيادة عرض النقود بالمجتمع، ومن ثم، قد يؤدي إلى زيادة معدل التضخم.

ويترتب على هذه الوسائل السابقة للسياسة المالية التوسعية زيادة الطلب الكلي بحيث يتساوى مع العرض الكلي عند مستوى التوظف الكامل، وبالتالي، يزداد مستوى الدخل ويتم علاج قصور مستوى التشغيل والبطالة بالمجتمع.

* **السياسة المالية واثرها في الاستثمار الاجنبي والمحلي**

يمكن القول أن للسياسة المالية علاقة بمناخ الاستثمار ذلـك مـن خلال السياسة الضريبية حيث تلعب الإعفـاءات و الامتيـازات الضـريبية(إعفـاء، تخفيض، تأجيل... ) دورا في متمييز للبلدان المضيفة للاستثمار الأجنبي بعضـها عـن بعض، وكذا السياسة الانفاقية فهي الأخرى تعمل على تهيئة المناخ المناسب للاستثمار وذلك من خلال نفقاتها الوظيفية والمتمثلة في الإنفاق على الرأسمال البشـري مـن خلال تكوينه و تدريبه...و نفقاتها التحويلية مثل الإعانات التي تمنحها الدولة لمنتجي نوع معين أو في منطقة معينة...، وكذا نفقاتها الرأسمالية و التي لها التأثير المباشـر على الاستثمار وذلك من خلال الإنفاق على البنى التحتية و تنفيذ المشاريع التـي مـن شأنها أن تسهل على المستثمر الأجنبي القيام باستثماره.

حيث ان من اهم فوائده هو ان الشركات الاستثمارية الأجنبية سوف تقوم بدفع ضرائب على الأرباح المحققة، وهذا سوف يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة، ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإن زيادة عوائد الدولة سوف يمكنها من التوسع في إنشاء مشروعات استثمارية (صناعية وتجاريـة وخدمية) جديدة ومن ثم سيترتب على هذا خلق فرص جديدة للعمل .

* **السياسة المالية ودورها في مواجهة الفقر**

يكون ذلك من خلال تبني آليات نمو داعمة للفقراء وذلك بإتباع سياسات مالية تتركز حول الاستثمار، تتسم بمزيد من التوسعية فضلا عن سياسات نقدية أكثر مرونة، وتطوير الادخار المحلي والاستثمار، إضافة إلى تبني أجور عادلة تمكن من التوفيق بين متطلبات النمو الاقتصادي والحفاظ على مستوى المعيشة، أي اعتماد وترسيخ النمو الاقتصادي الذي يصب في مصلحة الفقراء، فضلاًعن هيكلة السياسة الضريبية على اعتبارها سياسة من السياسات المالية فإنه لابد من خفض الضرائب التي تطال الفقراء إلى أقصى حد ممكن .

يمكن ايضاً للإصلاح القطاع المالي المستند إلى سياسة مالية قوية ان يساعد على النمو الاقتصادي وعلى الحد من معدلات الفقر، ايضأ دعم المالية العامة للمشاريع الصغيرة، او توزيع ايراد الزكاة كما في السعودية، كل هذا من شأنه إتاحة فرصة اكبر للفقراء للمشاركة في عملية النمو الاقتصادي وتحسين المدخول، وبالتالي الحد بصورة أو بأخرى من الفقر.

**محمد طارق لفته**